



## كلمة وفد دولة قطر للمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الاسلحة البيولوجية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس المؤتمر

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ،،،

يسرني ان اقف اليوم امامكم لألقي كلمة وفد بلادي التي تحرص على حضور هذا المؤتمر الذي يعتبر احد اركان مؤتمرات نزع السلاح.

بداية،،،

نتقدم بالتهنئة لسعادة السفير بول فان دن IJssel من هولندا / لتكليفه برئاسة المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في إتفاقية الاسلحة البيولوجية ، كما أهنئ وارحب بالدول التي انضمت هذا العام واصبحت طرفا في الاتفاقية ، ونتمنى التوفيق لأعمال المؤتمر في تحقيق اهدافه النبيلة،،،

السيد الرئيس،،،

إنه على الرغم من فتح باب التوقيع على الاتفاقية منذ ما يقارب الاربعين عاما ، وزيادة عدد الدول الاطراف في الإتفاقية الى 165 دولة إضافة الى 12 دولة موقعة ، الا ان بقاء 19 دولة خارج الاتفاقية ، يشكل تحديا رئيسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ، و يستوجب بذل الجهود الثنائية و الدولية لانضمام كافة دول العالم الى الاتفاقية لتحقيق عالمية الاتفاقية كونها أول معاهدة دولية متعددة الأطراف تهدف لنزع السلاح والتي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.



وانطلاقاً من التزام دولة قطر بمسؤولياتها ودورها في تحقيق السلم والأمن  
الدوليين ، فقد سارعت لإصدار وثيقة التصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية  
بتاريخ 17 مارس 1975 م .

السيد الرئيس ،،،

لقد انشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس  
الوزراء رقم (26) لسنة 2004 م ، وهي لجنة دائمة . . في وزارة الدفاع لتكون هي  
الجهة المنوط بها تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواضيع نزع السلاح ومنها أسلحة  
الدمار الشامل ، وكذلك إتفاقية" حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة  
البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة" ، مع العلم بأن دولة قطر  
تقوم بالوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية من خلال عدم امتلاكها لأي برنامج  
هجومي أو دفاعي بيولوجي ، وليس لديها أي نشاط بحثي أو استحداث أو إنتاج أو  
تخزين أو إمتلاك أو الاحتفاظ بعوامل بيولوجية أو تكسينية أو تصنيع أسلحة أو وسائل  
لإيصالها.

وايماناً من دولة قطر بأهمية التوعية بمضمون اتفاقيات حظر أسلحة الدمار  
الشامل فإن اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة تنظم سنوياً ، ومنذ عام ٢٠٠٧م ورش  
عمل توعوية لقطاعات الدولة بدأت بقطاع الصناعة وامتدت لتشمل القطاع الخاص ،  
وطالبة المدارس الثانوية والجامعات ، ومفتشي وموظفي الجمارك ، والقوات المسلحة  
، وغيرها من قطاعات الدولة حيث تمثل الأسلحة البيولوجية وإتفاقيتها احد  
الموضوعات المهمة التي تتناولها ورش التوعية بالإضافة الى مواضيع عن الامن  
والامان البيولوجي واخلاقيات علماء وباحثي علوم الحياة . . كما تبنت اللجنة  
الوطنية في خطتها الاستراتيجية في جانب الأسلحة البيولوجية اربعة أهداف وغايات



رئيسيه هي استكمال المنظومة التشريعية، وإنشاء نظام تحقق متكامل متضمن إعداد قاعدة بيانات وكوادر بشرية ، وتأکید دور قطر في حفظ الامن والسلم الدوليين ، و دعم الصلات والروابط مع المنظمات الدولية ، وقد حددت استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف منها متابعة تنفيذ التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة لتحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية.

وعلى مستوى التدابير الوطنية اللازمة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية على المستوى الوطني ، فقد اكملت اللجنة الوطنية لحظر الاسلحة وحسب المادة (٤) من الاتفاقية ، مسودة قانون الاسلحة البيولوجية الذي تمت مراجعته بالتعاون مع منظمة فيرتك ، والمقدم حاليا الى مجلس الوزراء لاقراءه، وهو يفرض عقوبات جزائية و قانونية صارمة على المتورطين بهذه النشاطات ويمنح الصلاحيات الى اللجنة الوطنية لحظر الاسلحة لاعطاء التراخيص للأشخاص او الجهات التي تتعامل مع العوامل البيولوجية الخاضعة للرقابة والواردة بقوائم المجموعة الاستراتيجية. كما ينص قانون الاسلحة البيولوجية على رفع مستوى تطبيق تدابير الامن والامان البيولوجي في المختبرات وتطوير قدرات المتخصصين والعاملين في المؤسسات الطبية والاكاديمية القطرية ، وهذا القانون من ضمن الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر نفاذا لقرار مجلس الامن رقم ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤م.

وفي مجال العلاقة مع الاتفاقية تساهم دولة قطر في تبادل المعلومات سنويا من خلال تقديم تقرير إجراءات بناء الثقة حسب المادة (٥) من الاتفاقية الى وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية في مكتب الامم المتحدة في جنيف، وتحرص على المشاركة في اجتماعات الدول الاطراف ، والخبراء وحضور المؤتمرات الاستعراضية، وقامت بإرسال المعلومات المطلوبة من الدول الاطراف لاستكمال وثائق المعلومات الأساسية للمؤتمر الاستعراضي السابع بالموعد المقرر.



وفي مجال التقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتنفيذا للمادة العاشرة من الاتفاقية فإن دولة قطر تتابع من خلال مؤسساتها الطبية والاحيائية والاكاديمية التطورات العلمية التكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية وتقدم الدعم والرعاية للابحاث البيولوجية التطبيقية ، وتشجع التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي السلمي وتبادل المعلومات في المجال البيولوجي من خلال حضور المؤتمرات والورش العلمية . كما وتشجع دراسة تخصص علوم الحياة وقد اقرت مناهج حديثة له في الدراسة الثانوية والمرحلة الجامعية ، وتعمل ما بوسعها في تمويل البحوث العلمية ذات الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا البيولوجية في مجال المايكروبيولوجي التشخيصي، والبيئية، والأمراض المعدية، والهندسة الطبية الحيوية وغيرها.

كما لابد من الاشارة الى ان دولة قطر تطبق القوانين الصحية الدولية في نظام متكامل للترصد للأمراض الوبائية وفي حالات تفشي الامراض الجرثومية. وتقوم إدارة الصحة التابعة للمجلس الاعلى للصحة في الدولة بالاستجابة والسيطرة ومعالجة مثل هذه الحالات المرضية الطارئة.

ويعتمد هذا النظام على الإخطار عن طريق الاطباء ، وتقارير المختبرات، والجمهور، والاعلام عن اي حالات وبائية . وعلى المستوى الدولي تتعاون دولة قطر مع منظمة الصحة العالمية عن طريق تقديم تقارير اسبوعية وفصلية وسنوية عن حالات الامراض المتفشية.

السيد الرئيس،

وفي الختام نأمل ان يخرج المؤتمر الاستعراضي السابع برؤية وتقدم في خطة العمل التي اوصى بها المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية، وما تلاه من توصيات في الاجتماعات السنوية للدول الاطراف بالاتفاقية ، ونؤكد لسيادتكم استعداد وفد بلادي المشارك في المؤتمر للعمل معكم من أجل إنجاز اعمال المؤتمر. و ترحب

Mission permanente  
de l'État du Qatar  
auprès de l'Office  
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر  
لدى مكتب الأمم المتحدة  
جنيف

دولة قطر بعقد مؤتمر في العام ٢٠١٢ م، تستضيفه فنلندا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتأمل بأن يخرج المؤتمر بنتائج ملموسة من حيث المضمون من أجل تحقيق القضاء الكلي والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

أدعو الله لكم بالتوفيق والنجاح،  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،